

كشاف القناع عن متن الإقناع

- و (كحبه على ثمنه) .
- وخبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط أنكره أحمد .
- وقال لا نعرفه مرويا في مسند .
- ونفقة المبيع المستثنى نفقة مدة الاستثناء الذي يظهر أنها على البائع لأنه مالك المنفعة لا من جهة المشتري كالعين الموصى بنفعها لا كالمؤجرة والمعاراة .
- (لا وطاء الأمة) المبيعة (ودواعيه) أي دواعي الوطاء من قبلة ونحوها فلا يصح استثناءؤه .
- لأن ذلك لا يباح إلا بملك أو نكاح وقد انتفيا .
- (وله) أي للبائع (إجارة ما استثناه) من النفع (وإعارته لمن يقوم مقامه) كالعين المؤجرة لمستأجرها إجارته وإعارتها .
- و (لا) يملك إجارته أو إعارتها (لمن هو أكثر منه ضررا) كالمستأجر (وإن تلفت العين) المستثنى نفعها (قبل استيفاء بائع له) أي للنفع (بفعل مشتر أو تفريطه .
- لزمه) أي المشتري (أجرة مثله) أي فعل النفع المستثنى فيما بقي من المدة لتفويته المنفعة المستحقة على مستحقها .
- (لا إن تلف) المبيع (بغير ذلك) أي بغير فعل المشتري وتفريطه لأن البائع لم يملكها من جهته فلم يلزمه عوضها له .
- قال في الاختيارات وإذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة .
- فمقتضى كلام أصحابنا جوازه .
- فإنهم احتجوا بحديث أم سلمة أنها أعتقت سفينه وشرطت عليه أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش .
- واستثناء خدمة عبده في العتق كاستثنائها في البيع .
- (أو شرط مشتر نفع بائع في مبيع ك) اشتراطه عليه (حمل الحطب) للمبيع (أو تكسيره أو خياطة ثوب) مبيع (أو تفصيله أو حصاد زرع) مبيع (أو جزرطة) مبيعة (ونحوه)
- كضرب قطعة حديد اشتراها منه سيفاً أو نحوه (صح) الشرط لأن غايته أنه جمع بيعاً وإجارة وهو صحيح .
- (إن كان) النفع (معلوماً .
- ولزم البائع فعله) وفاء بالشرط .
- (فلو شرط) المشتري (الحمل إلى منزله وهو) أي البائع (لا يعرفه) أي المنزل (لم

يصح (الشرط كما لو استأجره لذلك ابتداء .

قاله في شرح المنتهى .

وظاهره صحة البيع .

وعليه فيثبت له الخيار على ما يأتي في الشرط الفاسد غير المفسد .

(وإن باع المشتري العين المستثنى نفعها) مدة معلومة (صح البيع .

وتكون في يد المشتري الثاني مستثناة أيضا) كالدار المؤجرة إذا بيعت .

(وإن كان) المشتري الثاني (عالما بذلك) أي بأنها مبيعة مستثنى نفعها (فلا خيار له

كمن اشترى أمة مزوجة .

أو) اشترى (دارا مؤجرة) عالما بذلك (وإلا) بأن لم يكن عالما بذلك (فله الخيار)

كمن اشترى أمة مزوجة لا يعلم ذلك .

(وإن جمع) في بيع (بين شرطين ولو صحيحين)